

المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية-العربية: 2002-2014

صايل فلاح السرحان، خالد سلمان خالد*

ملخص

تتناول الدراسة المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية-العربية خلال فترة الدراسة. وترصد انعكاسات هذه العلاقات بمستوياتها الإقليمية والدولية على اعتبار أن كلاً من إسرائيل وتركيا يملكان دوراً ووظيفة في النسق الدولي. وقد تتبعت هذه الدراسة مسار العلاقة بين تركيا وإسرائيل وبيان مدى تأثيرها بالصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها فيه. وقد استخدمت الدراسة نظرية الدور وصنع القرار كونهما الأنسب للربط بين متغيراتها وصفاً وتفسيراً وتحليلاً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تركيا أصبحت تخاطب الشعوب العربية، وتسعى لاستثمار الأوضاع لصالح بناء مكانتها الإقليمية، وخلصت أيضاً إلى أن مدى علاقة تركيا مع إسرائيل تعتمد على مدى تقاطعها مع مصالحها في المنطقة، وأن تركيا ستبقى تراوح في علاقاتها مع إسرائيل والعرب على قاعدة أنها ليست حليفاً للعرب ولا عدوة لإسرائيل.

الكلمات الدالة: المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الإسرائيلية.

المقدمة

- الإسرائيلية أثراً مباشراً على الاستقرار الإقليمي الذي يؤثر بدوره في منظومة العلاقات العربية - التركية، حيث إن وجود علاقات تركية - إسرائيلية إيجابية، ينعكس سلباً على تطور العلاقات العربية - التركية خاصة في مجال الاقتصاد والطاقة والسياحة والاستثمار، فضلاً عن الجانب الأمني والعسكري. لكن من الجانب الآخر سنجد أن وجود علاقات إسرائيلية - تركية متطورة سيصب في مصلحة إسرائيل بهدف عزل العرب، من جانب، وتوسيع المشاريع المشتركة اقتصادياً واستثمارياً وصناعياً مع تركيا، من جانب آخر. على المستوى العالمي فإن وجود علاقات تركية - إسرائيلية متطورة يسجل لفائدة الجانب الإسرائيلي، مما يعني أن إسرائيل أصبحت طرفاً إقليمياً فاعلاً في منظومة الأمن الشرق اوسطية، فضلاً عن أن تطور العلاقات سيعزز الإطار الاستراتيجي للعلاقات التركية - الأمريكية، والتركية - الأوروبية، خاصة وأن تركيا هي أحد أطراف حلف الشمال الأطلسي منذ اتفاقية الحلف وقعت في واشنطن 1949/4/4، وأن إسرائيل تربطها علاقة شراكة استراتيجية مع الحلف، ناهيك عن اهتمام تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومحاولة الأخيرة نزع ثوبها الآسيوي والإسلامي والعمل على تغيير هويتها، واعتقاد تركيا بذلك أنها ستنتقل من وضعها الاقتصادي والمالي والتجاري إلى وضع أفضل، ولكن ذلك انعكس سلباً حيث لم تجن تركيا ثمار ما خططت له بل دفعت ثمناً باهظاً طوال عقود وأثر سلباً في

تتبع أهمية هذا الموضوع في دراسة المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية - الإسرائيلية كونها لها أكثر من امتداد محلي وإقليمي ودولي. فمحلياً تنعكس طبيعة العلاقات بين الطرفين على الاستقرار السياسي من خلال بناء علاقات سليمة قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين حيث توجد أكثر من نافذة لهذا الموضوع، بالنسبة لتركيا توجد الكثير من المكونات الطائفية والاثنية والقومية، ومن أهمها: العلويون، الأكراد، واحتمال استغلال هذا التنوع للتأثير في الاستقرار السياسي الداخلي التركي وبالتالي التأثير في الوحدة الوطنية، وما لذلك من امتدادات إقليمية. أما فيما يتعلق بإسرائيل فإن وجود العرب الفلسطينيين بتوجهاتهم السياسية والأيدولوجية كافة، واحتمال تلقيهم الدعم والمساندة من أطراف إقليمية عدة، يثير حفيظتها وهي تدرك بأنها دولة محتلة لأراضي عربية، وما أكدته قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص وأهمها القراران (242) و(338) والدعوة لتسوية النزاع بالطرق السلمية وبما يرضي الطرفين. على المستوى الإقليمي فإن لتطوير العلاقات التركية

* معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2015/11/22، وتاريخ قبوله 2016/11/16.

(دولته بشكل ثنائي) بما يخدم مصالحها العليا، والوقوف في وجه هذا التقارب لخلق أكبر بون (مسافة) بين الجانبين التركي والإسرائيلي مما ينعكس إيجاباً على العلاقات التركية-العربية، وتقريبها إلى الصف العربي كعامل تعزيز لامنه بدل من أن يكون مصدر تهديد مباشر.

ثانياً: أهداف الدراسة:

- يسعى الباحث إلى الوصول إلى تحقيق مجموعة أهداف يمكن إجمالها بالآتي:
- 1- بيان أثر المتغير الأمني والسياسي في العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثره على النظام الإقليمي العربي، والأمن القومي العربي اجمالاً.
 - 2- استكشاف طبيعة التغير في السياسة الخارجية التركية في ضوء وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.
 - 3- توضيح مدى تأثير الارتباطات التركية وإسرائيل في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتطلب الدراسة من اشكالية مفادها أن المتغيرات الأمنية والسياسية في العلاقات التركية - الإسرائيلية، ضمن المرحلة المحددة في الدراسة، تؤثر في توجيه السياسة الخارجية التركية وتغير أنماطها في ضوء التجاذب والاستقطاب بين أطراف إقليمية ودولية، مما سيكون له أثره المباشر على علاقاتها مع الجانب العربي. خاصةً في ظل الظروف الحالية التي يشهدها الإقليم، وعلى وجه الخصوص الدول العربية المجاورة لتركيا وإسرائيل، ومما يجعل أي تقارب تركي إسرائيلي لا يصب في المصلحة العربية ويدفع باتجاه مزيد من المخاطر والتهديدات على الأمن القومي العربي، كون تركيا ليست عدواً لإسرائيل ولا حليفاً للعرب.

وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري (الرئيس) في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما مدى تأثير المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية - الإسرائيلية على طبيعة العلاقات بين الطرفين، ومع دول النظام الإقليمي العربي؟

وينفرد عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مدى تأثير المتغير القيادي (وصول حزب العدالة) إلى الحكم في تركيا على العلاقات التركية- الإسرائيلية تقدماً أم تراجعاً خلال فترة الدراسة؟

2- ما مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والأمنية في إيجاد فضاء إستراتيجي للعلاقة بين الطرفين؟

اقتصادها واستقرارها السياسي، وإن اكتشفت ذلك مؤخراً بعد تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة التركية حيث رسمت خطوطاً جديدة للعلاقات التركية - العربية - الإسلامية هذا من جانب، ومرور العلاقات التركية - الإسرائيلية بمرحلة فتور لأسباب مستجدة من جانب آخر، مما يحتم علينا دراسة هذا الموضوع والإحاطة به لأهمية ماتم طرحه وفقاً لتقسيم الدراسة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية دراسة موضوع المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية - الإسرائيلية في هذه المرحلة في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من متغيرات سياسية وأمنية كان لها بعد إقليمي ودولي، وبناءً على ذلك تبرز أهمية هذه الدراسة في جانبين أساسيين هما:

1- الأهمية العلمية (النظرية):

للدراستات الاجتماعية عامة، والعلوم السياسية بشكل خاص، أهمية علمية ويقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة ويمكن تحديد الأهمية العلمية وفق الآتي:

- أ. تعمل هذه الدراسة على التأجيل النظري لموضوعها مما يسهم في إثراء الحقل المعرفي من حيث علاقات اللاعبين الإقليميين ودورهم في العلاقات الدولية.
- ب. سوف تسهم هذه الدراسة في سد النقص الحاصل في مجال التناول الأكاديمي لهذا الموضوع.
- ج. لدراسة هذا الموضوع أهمية علمية كونه يرفد الباحثين والمختصين بمعلومات قيمة يمكن الاستفادة منها في البحوث والدراسات العليا.

2 - الأهمية العملية:

لموضوع الدراسة الموسومة والمتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على العلاقات العربية- التركية أهمية عملية تتطوي على مضامين تدعم ذوي الشأن (صناع القرار) بقصد توظيفها والإفادة منها وفقاً للآتي:

- أ- تحتوي الدراسة على تحليل يخدم الجانب العملي التطبيقي لغرض رصد صنّاع القرار بمنظومة واسعة من المعلومات بهدف توظيفها لتتبع مسيرة هذه العلاقات والاستفادة منها من قبل صانع القرار بهدف إدراك طبيعة هذه العلاقات.
- ب- ضرورة رصد التطور في هذه العلاقات ومدى انعكاسها على النظام الإقليمي العربي سواء في إطار جامعة الدول العربية أو انعكاسه على العلاقات الثنائية العربية - التركية.

ج- يمكن رصد التفاعلات بين الجانبين التركي - الإسرائيلي من قبل صانع القرار العربي من توجيه سياسة بلده

ودخلت العلاقات المزيد من التدهور بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على اسطول الحرية وسفينة (مرمرة) في المياه الدولية، وطرد السفير الإسرائيلي من تركيا كردة فعل على الاعتداءات الإسرائيلية.

أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام (2014) لأن هذا العام هو التاريخ الذي توقف عنده الحصول على البيانات والمعلومات التي تمكننا من إنجاز هذه الدراسة. وقد يضطر الباحث للعودة إلى الفترة قبل هذا التاريخ وذلك لضرورات البحث.

ب- الحدود المكانية:

تركيا وإسرائيل والمنطقة العربية.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الآتيان:

- 1- المتغير المستقل: وقد تمثل في المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية للعلاقات التركية-الإسرائيلية.
- 2- المتغير التابع: وقد تمثل في العلاقات التركية - العربية.

وسنشرح بتعريف مفهوم هذين المتغيرين اسماً وإجراءياً:

1- المتغيرات السياسية والأمنية:

أ- التعريف الاسمي:

يمكن تعريف المتغيرات السياسية بأنها: الإشارات والرسائل التي يهدف الجانبان الإسرائيلي والتركي إلى إرسالها لخصومهما ولكل دول المنطقة ولبعض القوى الكبرى، حيث كان لهذا البعد كبير الأثر في إقامة العلاقات والتحالفات التركية - الإسرائيلية. أما المتغيرات الأمنية فهي أثار التعاون والتحالف العسكري والأمني على دول المنطقة والدول الإقليمية، حيث تُعد الاتفاقية العسكرية بين إسرائيل وتركيا أكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة (خماش، 2010).

ب - التعريف الاجرائي:

يمكن تحديد المؤشرات الآتية لمفهوم المتغير السياسي:

- (1) التمثيل الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل.
 - (2) علاقات تركيا وإسرائيل مع الدول العربية.
 - (3) مستوى الزيارات الرسمية على المستويات كافة.
 - (4) المواقف السياسية
- أما المتغير الأمني يمكن رصد المؤشرات الآتية:
- (1) حجم تجارة الأسلحة بين الجانبين.
 - (2) التحالف الاستراتيجي والاتفاقيات الأمنية.
 - (3) المناورات المشتركة.
 - (4) التعاون الاستخباري والأمني.

3- ما مدى تأثير الموقع الجيوسياسي لتركيا على تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاس ذلك على علاقاتها مع الجانب العربي؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

بناءً على موضوع الدراسة واشكالياتها وأسئلتها ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية طردية إيجابية للمتغير السياسي والأمني في العلاقات التركية - الإسرائيلية في المرحلة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا واحتمالات انعكاسها على النطاق الإقليمي العربي، وفقاً لتطور هذه العلاقات.

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية أهمها:

- 1- هناك علاقة عكسية بين حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وتعرثر العلاقات التركية-الإسرائيلية.
- 2- أسهمت المواقف التركية حيال القضايا العربية سواء أكان الصراع العربي - الإسرائيلي أو الثورات الشعبية العربية (الربيع العربي) إلى انعكاس سلبي للعلاقات التركية - العربية على الصعيد الشعبي وتنشيطها على الصعيد الرسمي وكان لها تأثير واضح لصالح إسرائيل.

خامساً: حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمانية:

لقد روعي أن تكون فترة الدراسة (2002 - 2014). أما اختيار العام 2002 بداية الفترة الزمنية لأن السياسة الخارجية التركية بدأت تتغير بإرادة سياسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في تشرين الثاني من ذلك العام، وقد عمدت الإدارة الجديدة إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية الخارجية التركية بشكل منتظم ومدروس، تمثل في الالتقاء بأكثر عدد من المسؤولين في مختلف الدول على مختلف المستويات، واستمرت العلاقات التركية - الإسرائيلية على نفس الوتيرة، لكن ما لبثت أن تغيرت طبيعة هذه العلاقات بين الدولتين من علاقات ود وتحالف، كانت سائدة بين الدولتين لعقد كامل قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، إلى علاقات جفاء وتباعد لا سيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008. فقد ادخل هذا العدوان العلاقات بين البلدين في مرحلة جديدة، اتسمت بالتوتر السياسي وبازدياد حدة وتيرة انتقادات تركيا للسياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة، إذ ما انفك قادة تركيا، وخاصة رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان)، يهاجمون السياسة الإسرائيلية وينتقدونها بشدة.

ج - العلاقات التركية - الإسرائيلية:

أ - التعريف الاسمي (الاصطلاحي):

هي ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية وغير الرسمية بين تركيا وإسرائيل (حقي، 2012).

ب - التعريف الاجرائي:

يمكن بيان مؤشرات العلاقات التركية - الإسرائيلية التي تخدم موضوع البحث واغراضه بما يلي:

(1) سياسياً: تحديد الاتجاهات التي يتبناها صنّاع القرار في علاقاتهم التبادلية بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي لهذه الأطراف (الدول) بشكل متحرك (السرحان، 2013).

(2) اقتصادياً: استغلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات (السرحان، 2013).

(3) عسكرياً: يتمثل في التعاون في المجال العسكري وبيع إسرائيل الأسلحة إلى تركيا بحيث تحصل تل ابيب على اسواق لمنتجاتها (خماش، 2010، ص: 45).

3- العلاقات التركية - العربية وهي المتغير التابع وتشمل المؤشر السياسي والاقتصاد والعسكري:

أ - التعريف الاسمي (اصطلاحياً):

هي ظاهرة التفاعلات المتداخلة المتبادلة الرسمية وغير الرسمية بين تركيا والدول العربية (حقي، 2012).

ب- التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات الحكمية الآتية للعلاقات التركية - العربية:

(1) سياسياً: الاتجاهات التي يبتناها صنّاع القرار، وتشمل التمثيل الدبلوماسي، الزيارات، الاتفاقات.

(2) اقتصادياً: تشمل الاعتماد المتبادل، التجارة البينية وتم التعامل مع المتغير الاقتصادي كمتغير وسيط.

(3) عسكرياً وأمنياً: التعاون العسكري، المناورات المشتركة، الاتفاقيات الثنائية أو على صعيد الجامعة العربية وتركيا.

سابعاً: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها. فقد وُجد من الأنسب استخدام منهج صنع القرار، ونظرية الدور في العلاقات الدولية.

وفيما يلي عرض لهذين المنهجين من حيث:

- أصحاب كل منهج ومفهومه.

- مقومات المنهج وركائزه.

- كيفية توظيف المنهج في الدراسة.

1- منهج صنع القرار:

أ - أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

يُعد (ريشارد سنايدر) وزميله (غراهام اليسون) من أبرز من كتب في هذه النظرية.

ويقوم مفهوم هذه النظرية على انها: احدى المحاولات في سبيل تطوير مقارنة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية من خلال تحديد الاطر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وعلاقتها مع الدول الأخرى (كردي، 2010).

ب- مقومات المنهج وركائزه:

يرتكز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، اذ انها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (او صنّاع القرار) حيال موقف دولي معين، وترتكز ايضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتتعرض عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره (حقي، 2012).

ويهتم هذا المنهج بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينة، حيث يرى (سنايدر) في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية داخلية وخارجية معينة، وهذه البيئة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي (مقلد، 1971).

ج- كيفية توظيف المنهج في الدراسة:

إن ركائز هذا المنهج تسهم بشكل كبير في تفسير السياسة الخارجية لتركيا وإسرائيل وفهمها استناداً إلى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، والربط بين علاقة الجانبين تبعاً للعوامل والمؤثرات التي تحيط بصنّاع القرار وواضعي السياسة الخارجية في كل منهما، وكيفية التأثير بالمواقف الدولية وتطورات الاحداث والظروف القائمة والتأثير فيها.

2- نظرية الدور في العلاقات الدولية:

أ - أصحاب النظرية (روادها) ومفهومها:

اسهم كل من (جورج ميرا) و(جوزيف مورينو) و(بروس بيرل) في ايجاد هذه النظرية وتطويرها، ويقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على انها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صنّاع القرار ان دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (حتي، 1987).

ب- مقومات هذه النظرية وركائزها:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها ادواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صنّاع قراراتها.

الإسرائيلية وتأثيرها على الدول العربية " (خماش، 2010): ركزت الباحثة على طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية وأبعادها ضمن مرحلة مميزة ومهمة مليئة بالتفاعلات الإقليمية والدولية. وخلصت الدراسة إلى أن الاتفاق الاستراتيجي الذي أبرم بين الجانبين التركي والإسرائيلي عام 1996 كان له أثر كبير على العلاقات التركية - العربية من جهة، وعلى تسوية القضية الفلسطينية من جهة أخرى، لما لذلك من أثر سلبي بسبب ما تتمتع به تركيا من وزن استراتيجي يفترض بها كفاعل اقليمي ان تكون لها دور ايجابي ضمن قضايا الشرق الأوسط. كما خلصت أيضاً إلى أن هذه المرحلة شهدت احداثاً مهمة منها احداث 11 ايلول سبتمبر 2001، التي كان لها أبعادها الدولية فضلاً عما ترتب عليها من احتلال افغانستان ومن ثم العراق.

1- دراسة (Jacob Abadi) بعنوان " Israel and Turkey: From Covert to Overt Relations " 1998.

تتبع هذه الدراسة العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ نشأتها في أربعينيات القرن الماضي حتى منتصف التسعينيات من القرن نفسه، مروراً بالمفاصل الرئيسية لتلك العلاقات استناداً إلى الظروف الإقليمية المحيطة بها وخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتناولت هذه الدراسة أيضاً المحددات الداخلية والخارجية لتلك العلاقات.

وخلصت الدراسة إلى أن الادانات التركية المتكررة في الأمم المتحدة والهيئات الرسمية الأخرى للانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين، والتصريحات المتكررة التي ادلى بها المسؤولون الاتراك بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، كل ذلك لم يمنع انقرة من استمرار علاقاتها مع تل ابيب، ولم يمنعه أيضاً من المحافظة على تلك العلاقات والعمل على تطويرها في مختلف المجالات من خلال الاتصالات السياسية والتجارية والثقافية والعسكرية.

2- دراسة عبد الفتاح، بشير، (2011) بعنوان "التحالفات البديلة والعلاقات التركية - الإسرائيلية".

بحثت هذه الدراسة في مجالات التعاون التركي - الإسرائيلي وخاصة المجالين الأمني والعسكري ومدى انعكاس ذلك على الأمن العربي، وخاصةً فيما يتعلق بسوريا والعراق، وتهديد أمنهما وزيادة المخاطر التي يمكن أن تلحق بهما.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات وبيانها لطبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية، وتتبعها وتطورها، والعوامل التي عززتها، والمحددات التي اعاققتها، فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بانها سوف تسلط الضوء على الأبعاد السياسية والأمنية لتلك العلاقات. وبيان أثر تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة

ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول، والقيم السائدة فيها، وخصائصها القومية، وتاريخها ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتنمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظور كل منها للظواهر والاحداث السياسية، إذ يُعد منظار الدور الموجه الاساسي لتتبع مواقفها وادوارها وتحديد اتجاهاتها. كما ان اداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويُعد جوهر الدور المحدد الاساس في قدرة صنّاع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور (السرطان، 2013).

ج- كيفية توظيف النظرية:

نظراً لمشكلة الدراسة وأسئلتها فإن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدولتان موضوع الدراسة بناءً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغيير والتطور في ادوارها خلال فترة الدراسة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

حظي موضوع العلاقات التركية - الإسرائيلية باهتمام الباحثين والدارسين والمختصين من خلال ما قدموه من بحوث ودراسات علمية قيمة، وعليه امكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهمها:

3 - دراسة محمد جمال اسعد، بعنوان " العلاقات التركية - الإسرائيلية في عهد حزب العدالة 2000 - 2010 " (اسعد، 2011):

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع العلاقات التركية - الإسرائيلية وتطورها في الفترة (2000 - 2010)، والمحددات الإقليمية والدولية التي أثرت في هذه العلاقات خلال تلك الفترة. وحاولت الدراسة الاجابة على اشكالياتها الرئيسية المتمثلة في مستوى تأثير المتغيرات الداخلية التركية لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وأثرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت إلى نتيجة مفادها ان المواقف الإسرائيلية أثرت بقدر يفوق اي اسباب أخرى في خلق حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين، بما في ذلك ممارسات إسرائيل إزاء الفلسطينيين، باعتبارها السبب المُعلن لتفسير الاضطراب الناشئ في العلاقة بين الجانبين.

- دراسة رنا الخماش، بعنوان " العلاقات التركية -

يعود إلى التعامل مع هذه العلاقات من منظور ايدولوجي يقود إلى تحليلات مدفوعة عاطفياً، فتركيا عندما أقامت علاقات مع إسرائيل انطلقت من دوافع خاصة بها تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف داخلية وخارجية، ومن أبرز هذه الدوافع:

أ- مواجهة الضغوط الدولية.

وجدت تركيا في تحالفها مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة خير سبيل للخلاص من التهديدات السوفيتية للأناضول على مدار عقود، ولتكون تحت المظلة الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي والاطماع السوفيتية في أراضيها، فأصبحت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ ذلك الوقت مكوناً مشتركاً من مكونات الأمن القومي لهما بسبب عامل اشتراك الطرفين في سقف دولي واحد وهو المعسكر الغربي (العبطة وآخرون، 2012).

ب- ضغط تركيا على جيرانها العرب.

رأت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل ركيزة أساسية تستطيع من خلالها مواجهة خلافاتها مع العرب ومحاولة التضييق عليهم. خاصة سوريا والعراق اللتين كانتا في نزاع مع تركيا حول عدة قضايا منها توزيع مياه نهري دجلة والفرات، واستيلاء تركيا على لواء الاسكندرونه السوري، وادعاء تركيا باحققتها في محافظة الموصل، ونشاط الاكراد في شمال العراق واستخدامهم للأراضي العراقية لشن هجمات على تركيا (بوبوش، 2011).

ج- كسب الود الأمريكي.

كانت تركيا تتمتع بأهمية بالغة ومكانة مرموقة لدى الادارات الأمريكية المتعاقبة، على اعتبار أنها خط الدفاع الاول أمام المد الشيوعي، إلا أن هذه الأهمية والمكانة تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، لذلك رأت تركيا أن تطوير علاقاتها مع إسرائيل سيعيد لها مكانتها (محمود، 2009). كما أن اقامة علاقات مع إسرائيل يمكّن تركيا من الحصول على باب موصل إلى امريكا من خلال اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية لمواجهة اللوبيين اليوناني والارمني اللذين يحاولان دفع الكونغرس لتبني قرارات تدين تركيا بتهمة الابادة الجماعية للارمن عام 1915، وقرارات أخرى تهدف إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن تركيا (الجهماني، 1999). كما تستطيع تركيا ايضاً من خلال علاقاتها مع إسرائيل أن تكسب الدعم الأمريكي لها للدخول إلى الاتحاد الاوروبي الذي رفض عدة محاولات لها بحجة أن (انقرة) تعاني نقصاً في الديمقراطية (بيكر، 1999).

د- المشكلات التركية الداخلية.

تسعى تركيا من خلال علاقاتها مع إسرائيل إلى الاستفادة من خبرات الأخيرة للضغط على التيارات الإسلامية، خاصة

في تركيا على تلك العلاقات، بالإضافة إلى تلك العلاقات، ومدى تأثيرها وانعكاسها في العلاقات العربية - التركية سواء بشكل ثنائي أو في إطار جامعة الدول العربية مما يمكّن صانع القرار من رصد هذه التفاعلات ووضع السياسة المناسبة حيالها.

تاسعاً: تقسيم الدراسة:

بناءً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، واتساقاً مع المنهجية المستخدمة، وتوخياً للوصول إلى نتائج وتعميمات موضوعية، فقد روعي ان يتم تقسيم البحث على النحو الآتي:

المطلب الاول: طبيعة العلاقة التركية - الإسرائيلية ودوافعها.

المطلب الثاني: المتغيرات الأمنية والاقتصادية للعلاقات التركية - الإسرائيلية.

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية - الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي.

المطلب الاول: طبيعة العلاقة التركية - الإسرائيلية ودوافعها:

تُعد المصالح العليا للدول إحدى وسائل تحليل العلاقات بينها، ومن خلالها يمكن فهم التحولات التي تطرأ على هذه العلاقات، فتكون وطيدة في فترة معينة عندما تتناغم هذه المصالح وتؤدي إلى علاقات تعاون، وتكون متعثرة في فترة أخرى عندما تتضارب المصالح وتؤدي إلى علاقات تنافسية أو متصارعة قد تقود هذه الدول إلى النزاعات والحروب، أي انه عند قيام العلاقات بين الدول يكون لكل دولة غايات وأهداف ودوافع قد تكون سياسية او اقتصادية أو عسكرية تؤدي إلى إقامة هذه العلاقات (خماش، 2010). ويمكن القول إن العلاقات التركية - الإسرائيلية نشأت نتيجة لعوامل موضوعية ودوافع تركية وإسرائيلية ترتبط عضواً بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية الداخلية لكل منهما، وتطور في الفلك الاقليمي، وتمتد إلى النطاق الدولي.

اولاً: الدوافع التركية.

تباينت النظرة العربية إلى تركيا واختلفت من فترة إلى أخرى، فتم تصويرها في فترة من الفترات بانها (شيطان) يتحالف مع إسرائيل كضرورة وجودية ويتقانى في خدمتها كيداً في العرب، واستمرت هذه النظرة عقوداً حتى جاءت الفترة التي غيرت فيها التيارات الإسلامية صورة تركيا، وأصبح يُنظر إليها بانها (ملك) لا يأتيه الباطل، خاصة بعد المواقف التركية القومية تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات القليلة الماضية (العبطة وآخرون، 2012). والحقيقة أن هذا التباين

وانهماكها في قضايا نهر النيل، مما يعني شد الأطراف العربية ثم بترها (العيطة وآخرون، 2012).

ب- تشكيل قوة ردع لإقامة توازنات اقليمية.

تزايد القوة الايرانية اشعر إسرائيل بالحاجة إلى دعم او مساندة خارجية وبأهمية الدور التركي في ضبط التوازنات الاقليمية من جهة، وفي موازنة الإسلام الاصولي في ايران من جهة أخرى، لذلك سعت إسرائيل إلى تشكيل قوة ردع اقليمية في مواجهة اي عدوان خارجي، ومنعهم من استخدام القوة، من خلال الحصول على امتيازات عسكرية من تركيا باستخدام قواعدها العسكرية في انقرة، وهو ما يعطيها إمكانية شن غارات مفاجئة على أي خطر اقليمي (معوذ، 1998).

ج- دوافع اقتصادية

تتمثل في الحصول على اسواق جديدة للمنتجات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها، ومحاولة كسر الحصار المفروض عليها من الدول العربية والإسلامية من خلال اقصاء المشاعر الإسلامية المناهضة، حيث تحاول إسرائيل تسويق منتجاتها في الوطن العربي عن طريق شركات تركية. بالإضافة إلى ذلك تسعى إسرائيل إلى شراء المياه الفائضة عن حاجة تركيا بسبب المعاناة من شح متزايد في المياه (حباشنة، 2011).

د- الوصول إلى دول آسيا الوسطى:

تسعى إسرائيل من خلال علاقاتها مع تركيا إلى الوصول إلى دول آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر دولة إسلامية تربطها مع هذه الدول علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي، وغاية إسرائيل من ذلك هي قطع الطريق أمام العرب في ذلك الاتجاه، وإيجاد صلات جديدة مع دول إسلامية تُسهم في قبولها الإقليمي وترسيخ رصيدها الدبلوماسي، وتحقيق هدفها الاساسي المتمثل في الانتشار الاقليمي. بالإضافة إلى ما تحويه هذه الدول من موارد طبيعية مهمة مثل النفط والغاز الطبيعي، وهو ما سيغني إسرائيل عن الدول النفطية التي هي في حالات عداء معها (محمود، 2009).

المطلب الثاني: المتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية

للعلاقات التركية - الإسرائيلية

يلعب عاملا الأمن والاقتصاد دوراً كبيراً في سياسات الدول، وتتغير اشكال ووسائل البحث عن الأمن تبعاً لتغير الاحوال العالمية وتطور وسائل الدفاع، في حين يبرز الهدف الاقتصادي في مقدمة دوافع الدول من إقامة علاقاتها الدولية ومن هنا برز عاملا الأمن والاقتصاد في العلاقات التركية - الإسرائيلية.

بعد الخلافات التي نشبت بين هذه التيارات التيارات العلمانية. كما أن التحالف مع إسرائيل حليفة الولايات المتحدة يؤكد الطابع العلماني للدولة التركية ويجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب أن يغير هذا الطابع. وفيما يتعلق بالمسألة الكردية فإن العلاقات مع إسرائيل تفتح باب التعاون في رصد المعلومات والاستفادة من الاستخبارات الإسرائيلية والأقمار الصناعية الإسرائيلية لرصد أنشطة حزب العمال الكردستاني (Yildiz, 2005).

هـ- الوصول إلى مكانة اقليمية من خلال التعاون الاقتصادي والعسكري.

أردت تركيا الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي والحصول على أسلحة منها لتعزيز موقفها الاقليمي، ومن نتائج ذلك تمركز الطائرات الإسرائيلية على حدود تركيا مع ايران والقوقاز لمواجهة أي تهديدات هناك (الكيلاني، 1996). وفي المجال الاقتصادي فقد وجدت تركيا في هذه العلاقات حلاً لمشكلاتها الاقتصادية، من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة، وتعزيز موقف انقرة للدخول إلى مؤسسات التمويل الدولية. بالإضافة إلى توسيع الاستثمارات التركية في آسيا الوسطى (الجهماني، 1999).

ثانياً: الدوافع الإسرائيلية.

لقد تنبتهت إسرائيل، منذ قيامها، إلى أهمية تركيا بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، حيث كانت رغبة بشدة في اقامة علاقات مع هذا البلد لاسباب كثيرة منها موقع تركيا الجغرافي بين اوربا والشرق الاوسط. كما أن الأغلبية السكانية التركية المسلمة شكّلت عامل جذب آخر لإسرائيل يساعدها في تخفيفها من البعد الديني لصراعها مع العرب. ويمكننا أن نجلجمل أبرز دوافع إسرائيل لاقامة علاقات مع تركيا على النحو الآتي:

أ- تطويق الوطن العربي وعرقلة تطوره من خلال الأطراف.

إن إقامة إسرائيل لعلاقات مع تركيا ومساعدتها لارتيريا في احتلالها لجزيرة حنيش في اليمن تأتي ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية لتطويق المنطقة العربية من الأطراف، من خلال رفع مستوى التوتر على المناطق الحدودية بين العرب وهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى موازنة الحصار الجغرافي الذي فرضه العرب عليها. كما ان تحالف إسرائيل مع تركيا يكسبها عمقاً استراتيجياً للالتفاف على سوريا والعراق اللذين يشكلان خطراً مشتركاً على انقرة وتل ابيب، والضغط عليهما من خلال وجود إسرائيل العسكري في الأراضي التركية. ولعل هذا ينسجم مع الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية الهادفة إلى تطويق الوطن العربي من الشمال عبر تركيا، ومن الجنوب عبر منطقة القرن الافريقي، لأبعاد مصر عن دائرة التحرك العربي

أولاً: المتغيرات الأمنية.

تركيا تواجه مشكلات أمنية داخلية وخارجية مثل المشكلة الكردية، ومشكلة المياه والأراضي المتنازع عليها مع سوريا والعراق، ومشكلة التعامل مع دول الجوار كإيران، وصراعها مع اليونان، وبتزامن ذلك مع تدني القيمة الاستراتيجية لتركيا من منظور التحالف الغربي بسبب إنيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك عقد المنظومة الاشتراكية، وإنهيار حلف وارسو، وانتهاء الابدولوجية كمحور للصراع بين الشرق والغرب (رسلان، 1997). أما على الجانب الآخر، فعلى الرغم من نجاح إسرائيل في التوصل إلى إتفاقيات سلام مع بعض الدول العربية إلا أن هذه الإتفاقيات لم تحقق السلام المنشود، فمخاطر العمليات الانتحارية الفلسطينية التي يتعرض لها المجتمع الإسرائيلي لا زالت قائمة، والخسائر البشرية الإسرائيلية جراء المواجهات في جنوب لبنان لا زالت مستمرة، لذلك ترى إسرائيل في إتفاقيتها العسكرية مع تركيا تحقيقاً لطموحاتها في الضغط على العرب من خلال توسيع نطاقها إلى الأراضي التركية. كما وجدت إسرائيل في هذه الإتفاقية سبيلاً لتحقيق غايتها في إيجاد أسواق لمنتجاتها العسكرية (رسلان، 1997).

من هنا فإن أبرز ما تضمنته الإتفاقية هو (الكيلاني، 1996) و(ملاكوي، 2013):

- 1 - إنشاء ما يسمى بالمنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل بهدف رصد الاخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين.
 - 2 - السماح لإسرائيل بالقيام برحلات تدريبية لطائراتها في الاجواء التركية، وان تنصب اجهزة تنصت في الأراضي التركية لرصد اي تحركات عسكرية في المنطقة.
 - 3 - تزويد إسرائيل لتركيا بمعلومات وصور الاقمار الصناعية الإسرائيلية واجهزة التجسس الالكترونية، بحيث تكون تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته لحزب العمال الكردستاني.
 - 4 - تقوم إسرائيل بصيانة سلاح الطيران التركي وتحديثه من خلال برنامج تبلغ كلفته حوالي 600 مليون دولار.
 - 5 - قيام الطرفين بدوريات بحرية مشتركة بهدف منع وقوع اعمال عدوانية شرق البحر المتوسط.
- مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 برزت المخاوف والقلق من جانب المؤسسة العسكرية التركية والقادة العسكريين الإسرائيليين حول مصير العلاقات العسكرية بين البلدين، إلا أن الحكومة الجديدة عملت على توثيق علاقاتها مع إسرائيل خاصة في الجانبين الأمني والعسكري، من خلال توقيع العديد من الإتفاقيات والصفقات العسكرية، وذلك إنطلاقاً من رغبتها في كسب التأييد الغربي، ففي العام 2005 وقعت

مع تزايد الاهتمام بالجيوبولتكس ودورها في العلاقات الدولية برز دور الموقع الجغرافي لتركيا وترك بصمته على سياستها الخارجية في المجالين الإقليمي والدولي (السرحان، 2013)، وتحقيقاً لأهدافها وطموحاتها في النفوذ ولعب دور اقليمي مؤثر دخلت تركيا في علاقات عسكرية مع إسرائيل، في محاولة منها ليجاد داعم قوي لتحقيق هذه الأهداف، وبسبب معاناتها أيضاً من مشكلات سياسية داخلية تتمثل في النفوذ الإسلامي وازدياد الخطر الكردي، فإن إسرائيل يمكن ان تقدم لها المعلومات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية المتعلقة بنشاطات هذه الجماعات، وطرق التصدي للعمليات التي ينفذها حزب العمال الكردستاني في الأراضي التركية (عبدالعزيز، 2001). أما إسرائيل التي تُعد من الدول المتقدمة إقتصادياً وعسكرياً ولها نفوذها على مستوى الاقليم. فقد رأت ان من مصلحتها إقامة علاقات وطيدة وتحالف مع تركيا تلك الدولة النافذة اقليمياً، ووجدت في تعزيز علاقاتها مع تركيا، وخاصة العسكرية منها، وسيلة لتحقيق سياسة التوسع التي قامت عليها السياسة الأمنية الإسرائيلية (عبدالعزيز، 2001)، لذلك يُعد التعاون العسكري والأمني من أهم مجالات التعاون والتحالف التركي - الإسرائيلي.

بدأت العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية في وقت مبكر من تاريخ علاقاتهما الذي يعود إلى عام 1949، ومرت هذه العلاقات بمراحل من التطور تمثلت في عقد العديد من الإتفاقيات الأمنية والعسكرية على مدى اربعة عقود، وتُعد فترة النصف الاول من تسعينيات القرن الماضي فترة مثالية في العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية، حيث شهدت هذه الفترة توقيع العديد من الإتفاقيات العسكرية. بالإضافة إلى تبادل الزيارات بين كبار القادة العسكريين في البلدين (Osullivan, 1997).

تم التركيز في النصف الثاني من التسعينيات على الجانب العسكري. فبرزت العلاقات العسكرية في قلب العلاقات التركية - الإسرائيلية الجديدة، وتُوجت هذه العلاقات في شباط 1996 بتوقيع إتفاقية عسكرية أقامت بموجبها إسرائيل أول إتصال عسكري (يرقى إلى مستوى التحالف) لها بدولة ذات اغلبية مسلمة (بابيس، 1998)، ووفقاً لهذا الإتفاق دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التعاون العسكري. وأبرز ما يميز إتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين الجانبين بأنها تتضمن دلالات إستراتيجية (معوذ، 1998)، ويبرز ذلك من خلال أهداف كل طرف من ابرام هذه الإتفاقية ودوافعه المبررة لها. فبالرغم من أن الجيش التركي كبير الحجم وجيد التسليح إلا أن

تطبيع العلاقات بين البلدين وإعادة السفراء (ANN, 2013).
وتشير التقارير والإحصاءات إلى تطور في العلاقات
الأمنية والعسكرية والاستخبارية بين تركيا وإسرائيل ومن الأمثلة
على ذلك:

- تحديث أسطول الطائرات بين الجانبين مثل طائرات فانتو
F4، وطائرات F5، بكلفة 900 مليون دولار.
- مشروع صواريخ (كروز) المشترك العابر للقارات.
- تحديث دبابات مشتركة بعدد (170) كل سنة وبكلفة
(500) مليون دولار.
- مشروع منظومات دفاع جوي مشتركة بقيمة (1400) مليون
دولار).
- منح تركيا لإسرائيل صواريخ (أروا) ضد الصواريخ
لإسرائيل.
- اتفاق في مجال تدريب الطيارين بين الجانبين.
- التعاون الاستخباري لمكافحة الإرهاب وتحرك القوات على
مقربة من المجالين السوري والعراقي ويؤكد الخبراء أن قيمة
هذه المشاريع المشتركة سنقل مستقبلاً إل (2.6) مليار
دولار سنويا وأن هذه المشاريع غيرت موازين القوى القائمة
في الشرق الأوسط بشكل أكبر (السعيدى 2014) و(الجزيرة
نت).

ثانياً: المتغيرات السياسية والاقتصادية

شكّل اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 بداية للعلاقات
الاقتصادية بين البلدين، حيث سعى الجانبان إلى تمتين هذه
العلاقات وتعزيزها، فكان تطوير العلاقات الاقتصادية موضع
إهتمام المسؤولين في البلدين (معوض، 1996)، حيث عدت
أنقرة أن تركيا وإسرائيل تنتم كل منهما الأخرى في المجال
الاقتصادي، فتركيا تُعد سوقاً للمنتجات الإسرائيلية، وإسرائيل
سوقاً للمواد الخام التركية (سبعوي، 1998). وقد شهد عقدا
الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تنامياً واضحاً في
العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وتم توقيع العديد من
الاتفاقيات تتضمن تبادل السلع، وتبادل الخبرات الفنية، وتنشيط
الحركة السياحية بين البلدين (درويش، 2002). أما خلال فترة
السبعينيات والثمانينيات فشهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا
وإسرائيل تراجعاً ملموساً، بسبب توتر العلاقات السياسية بين
الجانبين وتراجعها، أثر إنتهاج تركيا لسياسة التقارب مع الدول
العربية التي كانت تهدف منها إلى الاستفادة من الفرص
الاقتصادية والاستثمارية في البلدان العربية المنتجة للنفط
(عبدالعزيز، 2001) و(نور الدين، 2009).

في فترة التسعينيات من القرن الماضي، ومع تخلي تركيا
عن مبدأ الحفاظ على التوازن في مواقفها من القضايا العربية

اتفاقية تعاون مشترك بين البلدين (الاتفاق العسكري التركي
والإسرائيلي) في العديد من المسائل الاستراتيجية المهمة، ووقعت
ايضاً اتفاقيات عسكرية تقوم وفقها تركيا بشراء معدات عسكرية
إسرائيلية مقابل تزويد تركيا لإسرائيل بالمياه (محمود، 2009)،
وفي شباط 2008 وقع وزير الحرب الإسرائيلي مع وزير الدفاع
التركي (15) اتفاقية تقوم تركيا بموجيها بمناورات مشتركة مع
إسرائيل، ومواصلة محادثاتها المتعلقة بشراء اقمار صناعية
للتجسس(محمود، 2009).

في ظل التصعيد في العلاقات التركية - الإسرائيلية بسبب
توالي ردود الأفعال بين الجانبين على خلفية العدوان الإسرائيلي
على غزة أعلنت تركيا في 10 تشرين الاول 2009 إلغاء
المناورات الجوية بينها وبين إسرائيل ضمن ما يسمى بعمليات
(نسر الاناضول) التي تجري كل عام بين البلدين وبمشاركة
دول أخرى من حلف الناتو، وأعلنت (انقرة) رسمياً انها قامت
بهذه الخطوة بسبب دور سلاح الجو الإسرائيلي في العدوان
على غزة (خماش، 2010)، وبعد اعتداء إسرائيل على اسطول
الحرية في ايار 2010 ساءت العلاقات بين انقرة وتل ابيب،
وعلى أثرها أغلقت تركيا مجالها الجوي أمام الطيران العسكري
الإسرائيلي. كما عاقت عدداً من الاتفاقيات العسكرية مع
الجانب الإسرائيلي. رغم ان ذلك يعني تجميد اتفاقية التعاون
العسكري مؤقتاً ولا يعني الغاءها من الناحية القانونية. وفي
مظهر آخر من استمرار فتور العلاقات بين إسرائيل وتركيا
اشترطت حكومة العدالة والتنمية على الولايات المتحدة مقابل
موافقتها على المشاركة في مشروع الدرع الصاروخية الاطلسية
جملة من الشروط، من بينها التزام واشنطن بعدم نقل
المعلومات الاستخباراتية التي تتلقاها المنظومات الموجودة في
تركيا إلى دولة ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي
وخصوصاً إسرائيل، ويشير هذا الشرط إلى تدهور العلاقات
بين المؤسستين الأمنيتين الإسرائيلية والتركية، ومما يؤكد ذلك
ايضاً إعلان المخابرات التركية في تشرين اول 2010 وقف
تعاونها مع الموساد الإسرائيلي، ورفضها تزويده بمعلومات عن
قدرات ايران الصاروخية (عبدالفتاح، 2011).

إلا أن الإذاعة الإسرائيلية أعلنت في شباط 2013 أن تل
أبيب زودت انقرة بمنظومة إلكترونية مطورة وهي المرة الاولى
التي تزود فيها إسرائيل تركيا بعناد عسكري منذ أزمة اسطول
الحرية، ورأى المراقبون أنذاك أن هذه الخطوة تعد مقدمة للعودة،
وهو ما كان حقاً ففي 22 اذار 2013 حيث أعلنت تركيا
وإسرائيل عودة العلاقات بينهما بعد تقديم رئيس الوزراء الإسرائيلي
(بنيامين نتنياهو) اعتذاراً لنظيره التركي (رجب طيب اردوغان)،
وذكر بيان صادر عن مكتب نتنياهو أن الجانبين اتفقا على إعادة

يلاحظ من الجدول (1) أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد تراجعاً ملحوظاً عام 2009، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية،

وعلى الرغم من الأزمة السياسية بين تركيا وإسرائيل التي تلت الاعتداء الإسرائيلي على اسطول الحرية في ايار 2010، إلا أن معطيات وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أظهرت أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع خلال عام 2010، حيث وصل الاستيراد التركي من إسرائيل في ذلك العام إلى (1,4) مليار دولار، في حين كان التصدير التركي لإسرائيل في ذلك العام ملياري دولار (الجزيرة نت، 2012).

وفي عام 2011 استمرت العلاقات التجارية بين الجانبين بالنمو، وارتفع التبادل التجاري بنسبة (27%) مقارنة مع العام 2010، ليتجاوز، ولأول مرة، حاجز (4) مليارات دولار، وفي هذا العام عادت تركيا لتحتل المكان الخامس من بين الدول المستوردة من إسرائيل (مركز الزيتونة، 2012)، في حين ارتفع هذا الرقم ليصل إلى (4) مليارات و(858) مليون دولار عام 2012 (Cihan, 2014).

خلال النصف الأول من العام 2013 شهدت العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية تنامياً واضحاً، حيث ارتفع حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية بنسبة (56%) قياساً بنفس الفترة من العام الذي سبقه، فبلغ حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية (1,2) مليار دولار، الأمر الذي جعلها تحتل مركز ثالث أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية، وثالث أهم هدف للبضائع الإسرائيلية وفقاً لإحصائيات (معهد التصدير الإسرائيلي) المنشور في 2013/8/2 (الحضرمي، 2014).

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية للعلاقات التركية- الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي
يحتل البحث عن الأمن رأس أولويات المصالح العليا للدول باعتباره ضرورة لها من أجل الحفاظ على ذاتها وحماية مقدراتها، وهذا ما يدفعها إلى التركيز على العلاقات العسكرية والأمنية وشؤون التسلح في تفاعلاتها الدولية. الأمر الذي ينعكس على المحيط الإقليمي للدول الأطراف (مقّاد، 1971). ومن هنا فإن العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ قيامها لها أبعادها السياسية والأمنية على النظام الإقليمي العربي.

أولاً: العلاقات التركية - العربية كمحدد للعلاقات التركية - الإسرائيلية

تعود العلاقات التركية - العربية إلى أكثر من (1300)

والإسرائيلية وانحيازها إلى الجانب الأخير، شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل نمواً كبيراً (عبدالعزیز، 2001). وفي هذه الفترة قطع الجانبان شوطاً كبيراً تجاه تمثين علاقاتهما الاقتصادية، وإقامة المشاريع المشتركة، ففي عام 1994 ارتفع مدى التعاون بين البلدين. خاصة بعد زيارة رئيسة الوزراء التركية الأسبق (نانسو تشيلر) لإسرائيل، التي تم خلالها التوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية، وهو ما أدى إلى تضاعف التبادل التجاري بين البلدين (Abadi, 1995). وبعد زيارة الرئيس الإسرائيلي (وايزمان) لتركيا عام 1994 بدأ الاهتمام بمشروع تنمية جنوب شرق الاناضول (الغاب)، فدخلت إسرائيل بقوة للمساهمة والمشاركة في دعم هذا المشروع، حيث لعبت الشركات والقطاع الخاص الإسرائيلي دوراً كبيراً في المشروع من خلال توليها مهام التدريب والتأهيل وعرض التقنيات الإسرائيلية (Raphael, 2001).

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم شهدت العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية توسعاً كبيراً في حجمها وأبعادها. فقد ارتفعت معدلات التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي اجراها الحزب، حيث اقبل رجال الاعمال الإسرائيليون على إنشاء مصانع وشركات على الأراضي التركية، وازداد حجم التبادل التجاري في هذه الفترة (الخليل، 2003).

الجدول (1) حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 وحتى 2013:

السنة	الصادرات الإسرائيلية الى تركيا	الواردات الإسرائيلية من تركيا	المجموع
2002	383,1	813,7	1,196,8
2003	470,3	951,5	1,421,8
2004	813,5	1,166,9	1,980,4
2005	903,2	1,221,1	2,124,3
2006	821,2	1,272,7	2,093,9
2007	1,195,8	1,606,9	2,802,7
2008	1,609,9	1,825,3	3,435,8
2009	1,072,7	1,387,7	2,460,4
2010	1,400,0	2,000,0	3,400,0
2011	1,960,0	2,400,0	4,360,0
2012	2,148,0	2,710,0	4,858,0
النصف الأول 2013	1,202,8	1,544,0	2,746,8

المصدر: تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ(مركز الزيتونة، 2010) و(الجزيرة نت، 2012) و(Cihan, 2014) و(الحضرمي، 2014).

وقد برز التوتر بين تركيا وإسرائيل في انسحاب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) في كانون الثاني 2009 من المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس) بعد نقاش حاد مع الرئيس الإسرائيلي (شيمون بيريز) بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، وفي فصل آخر من فصول التوتر في العلاقات طالبت تركيا الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني 2010 بتقديم اعتذار رسمي بسبب المعاملة السيئة لسفير انقرة في تل ابيب عندما تم اجلاسه على مقعد منخفض في الخارجية الإسرائيلية ولم يتم وضع العلم التركي خلال اللقاء. الأمر الذي اعتبرته تركيا اساءة وخارج عن الأعراف الدبلوماسية (رابعة، 2010) و(شرارة، 2004).

ولم تقف ردة الفعل التركية على العدوان الإسرائيلي على غزة عند ذلك بل أرسلت في ايار 2010 قافلة إغاثة إنسانية إلى قطاع غزة المحاصر أطلق عليها اسم (إسطول الحرية) بهدف كسر الحصار المفروض على القطاع، وهو ما فاقم التوتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث قامت إسرائيل باقتحام السفينة التركية (مرمرة) في المياه الدولية وقتلت تسعة ناشطين مدنيين اترك، وأخذت السفينة وركابها أسرى إلى الموانئ الإسرائيلية، وأدى ذلك إلى أضرار العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى مستويات لم تبلغها من قبل (العيطة وآخرون، 2012).

بالرغم من ان العام 2011 دخل والعلاقات التركية - الإسرائيلية لم تنزل تحت وطأة التداعيات التي نتجت عن الاعتداء الإسرائيلي على اسطول الحرية، إلا أن هناك ثمة بوادر تشير إلى تخفيف تركيا من حدة انتقاداتها ومواقفها لإسرائيل، وتجلي ذلك في قرار منظمة هيئة الاغاثة الإنسانية التركية في عدم مشاركة أي سفينة تركية في اسطول الحرية الذي كان المنظمون يعدون لحملة ثانية لكسر الحصار عن غزة (نور الدين، 2012).

وفيما يتعلق بالعراق فتعد مسألة الحفاظ على أمنه احد الشواغل الرئيسية للسياسة الخارجية التركية، خاصة الحفاظ على وحدة ارضه واقليمه، بسبب الخوف التركي من انتقال النزعة الاستقلالية للاكراد في تركيا إذا ما حصل اكراد العراق على استقلالهم الرسمي. بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية والتجارية الكبيرة للعراق بالنسبة لتركيا (بووش، 2011).

لذلك تمثلت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 باتخاذ الحزب موقفاً واضحاً في مواجهة التهديدات الأمريكية للعراق، يركز في الاساس على محاولة منع الحرب عليه من خلال ايجاد حل سلمي للأزمة القائمة بين العراق والولايات المتحدة، وذلك عن

عام، وتحديدًا إلى فترة الفتوحات الإسلامية، ومنذ ذلك الحين ارتبط العرب مع الاتراك بوشائج التاريخ والثقافة (اللباد، 2010، ص: 213)، ومع قيام الجمهورية التركية الجديدة عام 1923 انشغل الجانبان التركي والعربي بتنظيم أمورهما الداخلية، وكان لتوجه تركيا إلى الغرب في تلك الفترة دور في افتراق السبل بين الجانبين، حيث توالى الانتقادات العربية للتوجه العلماني في تركيا وخروجها من دائرة الانتماء الإسلامي، وبعد اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 توترت العلاقات العربية - التركية، ويمكن القول إن العلاقات التركية - الإسرائيلية كانت تتأثر على الدوام في الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث سيطر هذا الصراع على سياسة تركيا الخارجية مع الدول الأطراف طيلة أربعة عقود، وكانت استراتيجية تركيا في هذا الإطار تقوم على الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، وتقديم دعمها السياسي لحل هذا الصراع، إلا أن انطلاق عملية السلام وما ترتب عليها من إقرار عربي بإسرائيل وتبادل للسفراء مع بعض الدول العربية أسهمت في تقريب انقرة إلى تل ابيب، ولطفت هذه العملية من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الاقليم جراء التعاون مع إسرائيل، واعطت تركيا غطاءً قوياً ومبرراً لها لعودة علاقاتها مع إسرائيل (الجهماني، 1999).

أما القضية الفلسطينية فكانت أكثر المسارات أهمية في العلاقات التركية - الإسرائيلية، وكانت تؤثر في هذه العلاقات سلباً أو إيجاباً وفقاً لمتغيراتها أكثر من تأثير العلاقات نفسها عليها، وفي الوقت الذي أيدت فيه تركيا عملية السلام في الشرق الاوسط إنطلاقاً من تأكيدها بان القضية الفلسطينية يجب ان تجد حلاً عادلاً يركز على الحق والعدل ليستقر السلام والهدوء في المنطقة، دعمت انقرة المواقف الفلسطينية وانتقدت الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة (الحماداني وسلمان، 2010)، وفي إطار سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية ضد إسرائيل نددت انقرة بالقصف الإسرائيلي ضد المدنيين في رفح، وعندما فازت حركة حماس بالانتخابات عام 2006 دعت تركيا إلى احترام نتيجة الانتخابات الديمقراطية (رابعة، 2010) و(نور الدين، 2011).

مثل العدوان الإسرائيلي على غزة 2008 - 2009 فيما سمي بعملية (الرصاص المصبوب) نقطة فارقة في العلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث تمثل الموقف التركي من هذا العدوان بالدعوة إلى وضع حد لهذه التطورات الخطيرة، وضرورة وقف الهجمات الإسرائيلية لمنع حدوث تطورات لا رجوع عنها في المنطقة، وطالبت برفع الحصار عن غزة ووقف الاستيطان في الضفة الغربية (الحماداني وسلمان، 2010).

أحد المكونات الأساسية للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، وتظهر أبرز دلالات التقارب من خلال استجابة سوريا للنداءات التركية والتعاون بينهما في استئصال حزب العمال الكردستاني، وإيضاً من خلال تزايد مستوى التجارة والاستثمارات بينهما، وتخفيف حدة المشكلات المشتركة. خاصة في قضية المياه. بالإضافة إلى محاولات تركيا لفتح قنوات اتصال جديدة بين سوريا وأوروبا، وقيام انقرة بدور الوسيط غير المباشر بين دمشق وثل أبيب في العام 2008 (بوبوش، 2011). وبالرغم من أن سوريا تعلم أن نجاح الوساطة التركية سيجعل الأخيرة تقترب من هدفها المتمثل في قيادة المنطقة، إلا أن دمشق ستكون في هذه الحالة قد حصلت على الجولان المحتل. كما تعلم سوريا أن بدء مفاوضاتها مع إسرائيل سيؤدي إلى تراجع التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري، وهو ما سيصب في مصلحة تركيا التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران في المنطقة، بان تصل انقرة إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحها (اللباد، 2010).

وعندما اندلعت الحركات الاحتجاجية الشعبية في سوريا كان الحفاظ على أمن سوريا واستقرارها الهدف الأساسي لتركيا، بسبب ارتباط الأمن التركي بأمن سوريا. خاصة وأن البلدين يرتبطان بحدود طويلة ترتب عليها تداخلاً عرقياً يتمثل في الأكراد والطائفة العلوية، لذلك تمثل الموقف التركي في بدايات الأزمة بطلب انقرة من حكومة الأسد القيام بالإصلاحات حتى تبقى سوريا مستقرة (البرصان، 2013).

إلا أن استمرار الأزمة السورية وما شهدته من تطورات خطيرة أدت إلى تغير الموقف التركي المبدئي، فتعرضت العلاقات التركية - السورية إلى نكسة قوية أعادتها إلى ما كانت عليه قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، إذ عندما شعرت تركيا بالمخاطر والتأثيرات السلبية للحركة الاحتجاجية في سوريا على الأمن التركي الداخلي تحول موقفها، وأصبحت تتادي بالتغيير والإصلاح وأقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي، والابتعاد عن استخدام العنف، لكن تصاعد الاحتجاجات وتزايد عدد الضحايا أدى إلى تصاعد المواقف التركية الضاغطة، واحتضنت انقرة المعارضة السورية وحركة الإخوان المسلمين، وهو ما دعا الكثيرين إلى الاعتقاد بأن تركيا مستعدة لقبول نظام بديل للأسد يكون الإخوان المسلمون الركيزة الرئيسية فيه، وتأسيس حكومة سورية شبيهة بحكومة العدالة والتنمية (العزاوي، 2013).

ومع تقادم الوضع على الساحة السورية، وفي ظل غياب أي بوادر لانفراج الأزمة وانتهاء الصراع المستمر هناك، قادت

طريق حث العراق على التعاون مع المفتشين الدوليين للتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تزعم أمريكا بأن العراق يمتلكها، وبالرغم من النفاؤل الأمريكي بحكومة العدالة والتنمية الجديدة، وتوقع واشنطن بأن تكون انقرة أحد اللاعبين العسكريين الرئيسيين في الحرب على العراق، إلا أن البرلمان التركي الذي يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية رفض في آذار 2003 أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب (العزاوي، 2013).

عندما قامت الحرب الأمريكية على العراق أثارت أصدائها ردود أفعال تركية، اتخذت شكل الخوف على كيانها في منطقة الشرق الأوسط. كما تنبتهت إلى المخططات الإسرائيلية لتقسيم العراق بهدف إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى نهر الفرات في قالب أممي واقتصادي وليس بالضرورة وجودياً، ومن هنا ركزت تركيا جهودها على الوقوف في وجه تنفيذ المخطط الأمريكي - الإسرائيلي الذي يهدد كيان تركيا، ويجعل الأزمة الكردية عقبة أمام الاستقرار التركي، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية (أبو الحسن، 2009).

اتخذت تركيا عدة خطوات بهدف الحفاظ على أمن العراق، كقيامها بدور وُصف بأنه إيجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين، وتقديم اقتراحات مؤقتة لدمج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي. بالإضافة إلى سعي تركيا إلى خفض الاحتقانات الداخلية بين الطوائف المختلفة في العراق، وعلى الجانب الآخر رأى العراق أن تركيا تمثل حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على إعادة بناء الاقتصاد العراقي، لا سيما البنية التحتية، بالإضافة إلى أهمية تركيا المتمثلة بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها، وإن ساءت العلاقات فيما بعد (بوبوش، 2011).

أما العلاقات التركية - السورية فشهدت مراحل وتحولات عديدة وتوترات وصلت ذروتها خلال الأزمة بين البلدين عام 1988، بسبب اتهام انقرة لدمشق بدعم حزب العمال الكردستاني، هذا بالإضافة إلى اختلاف الجانبين حول علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن اتفاق (أضنة) الأمني عام 1998 شكل نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقة بين الجانبين، حيث تحولت العلاقة من ذروة التوتر إلى نقطة التقارب المتسارع (العزاوي، 2013).

فتح وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة آفاقاً جديدة للعلاقات التركية - السورية، إنطلاقاً من استراتيجية الحزب الجديدة القائمة على تصفير المشكلات وإقامة علاقات جيدة مع دول الجوار (فايسباخ واكيم، 2014).

ويمكن القول إن النهج التقاربي بين تركيا وسوريا أصبح

فقد وسعت مدى العمق الاستراتيجي لها الذي هو نقطة ضعفها التاريخية، واعطتها حرية الحركة والمناورة وامكانية القيام بضربة استباقية بالاعتماد على الاجواء والأراضي التركية، ولأن المجال الجوي لإسرائيل لا يحقق لها قدراً كبيراً من المرونة فإن وضع الاجواء التركية تحت تصرفها وفر لها هامشاً كبيراً من هذه المرونة على حساب هامش حركة الدول الاقليمية (الجهماني، 1999).

إن الدارس للعلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية يجد انها موجهة ضد دول معينة في المنطقة لعل أبرزها سوريا والعراق (قبل الغزو الأمريكي 2003)، لأن هذين البلدين لديهما مشكلات اقليمية مع تركيا وكلاهما عدو قديم لإسرائيل، حيث إن تركيا لطالما طالبت بمنطقة الموصل العراقية مبررة ذلك بان الحدود بينها وبين العراق غير صحيحة، هذا بالإضافة إلى المشكلات بين البلدين حول المياه وحزب العمال الكردستاني. وبالنسبة لسوريا فهي تمثل المشكلة الرئيسية لكل من انقرة وتل ابيب بسبب مشكلاتها مع تركيا حول لواء الاسكندرونه وحصصها بالمياه، وايضاً بسبب موافقها من الصراع العربي - الإسرائيلي (بايبس، 1998) و(مطر، 2013).

وقد ظهر واضحاً أن سوريا أكثر البلدان العربية استهدافاً من التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي من خلال تصريحات وزير الدفاع التركي خلال جولته مع مسؤولين إسرائيليين في الجولان السوري المحتل، التي اتهم فيها سوريا بانها المقر العام للارهاب الذي يمارس ضد تركيا وإسرائيل (خماش، 2010)، كما يظهر ذلك من خلال مايلي (معض، 1998) و(أسعد، 2011):

1- شهدت الفترة نيسان - أيار 1996 توترات حادة في العلاقات التركية - السورية بسبب معارضة سوريا لاتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي. بالإضافة إلى تصاعد التهديدات التركية وتأكيدا على أنها غير مستعدة للتنازل عن أي جزء من أراضيها (في إشارة إلى الاسكندرونه).

2- تزايد الاتهامات التركية لسوريا بشأن ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، ومطالبة أنقرة بضرورة توقف (دمشق) عن دعم نشاطات الحزب وإيواء زعيمه (عبدا لله أوجلان) في أراضيها، الذي أعتقل وسجن في تركيا فيما بعد.

3- توجيه رئيس الوزراء التركي (يلماز) في أيار 1996 تحذير آخر لسوريا من مخاطر استمرار دعمها للحزب الكردستاني، حيث كان ذلك ثاني تحذير يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع الاتفاقية العسكرية مع إسرائيل.

4- توالي التهديدات الإسرائيلية إلى جانب التهديدات

تركيا حملة دولية واسعة ضد النظام السوري وضد الرئيس الاسد شخصياً، متهمه اياه بالمماطلة، ومشككة في مصداقيته. كما بدأت بالتصدي المباشر لكل سياساته، حتى وصل الأمر إلى طلبها نشر صواريخ على حدودها مع سوريا، ويمكن القول بان القرارات التركية هذه تنطلق من الدوافع الآتية (الضرمي، 2014):

أ- تطور الموقف التركي في ظل الأزمة السورية تطوراً كبيراً. خاصة عندما اعتبرت انقرة أن الأزمة السورية تحولت من شأن داخلي سوري إلى شأن داخلي تركي، وتأكيدا أن استمرار الوضع في سوريا سيكبد تركيا خسائر أكبر مما تتحملها وعلى أكثر من صعيد.

ب- عانت تركيا من أزمة انقسام بين اتجاهين، الاول: النظام السوري الذي لا ترغب في اتخاذ اي إجراءات وتدابير قاسية ضده، والثاني: عدم مقدرتها على المساومة على هذا النظام خاصة وانها باتت في مواجهة إرادة دولية لها أهداف متعددة، وبالرغم من ذلك فقد بقيت تركيا تدعو إلى عدم تدويل الأزمة السورية كما حصل في ليبيا.

ج- خشية تركيا من أن يؤدي الوضع القائم في سوريا إلى تقسيم هذا البلد، الأمر الذي يترتب عليه أثار بالغة في الملف الكردي الذي يُعد من الملفات المهمة والخطرة بالنسبة لانقرة.

د - محاولة انقرة ان لا تقع تحت الضغط الشعبي التركي المطالب بتصعيد موقفها المعادي للنظام السوري.

هـ - تشكل الحدود المتداخلة والترابط بين الشعبين في البلدين معطيات جعلت تركيا تتخوف من أن يؤدي إلى تقاقم الأزمة إلى اغراقها باللاجئين وانتفاضة علوية داخلها، وبالتالي انتقال المشكلة السورية إلى الأراضي التركية، ولمواجهة ذلك عملت انقرة من خلال الهلال الاحمر التركي على اقامة مخيمات داخل أراضيها.

ثانياً: البعد الأمني والاستراتيجي للعلاقات التركية- الإسرائيلية وأثره على الدول العربية

شكلت الاتفاقية العسكرية الموقعة بين تركيا وإسرائيل عام 1996 قفزة نوعية في العلاقات بين الجانبين، حيث تُعد هذه الاتفاقية أكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة، لانها بين بلدين يملكان أكبر جيشين في الشرق الاوسط من حيث القوة والعتاد والتطور، وتمثل ايضاً تعاوناً عسكرياً واستراتيجياً في الوقت نفسه، فهي تهدف إلى تهديد او الضغط على بلدان معينة في الشرق الاوسط، ومن ثم تحقيق المصالح الاستراتيجية لكل من تركيا وإسرائيل، ووصول الأخيرة إلى الهيمنة بالقوة على اقليم مهم من العالم وتحقيق السيادة عليه، حيث حققت إسرائيل من خلال هذه الاتفاقية إنجازاً استراتيجياً ضخماً لم تكن تحلم به.

وهو ما سهّل لإسرائيل ضرب موقع دير الزور في الأراضي السورية عام 2007 بدعوى انه يحوي مركز بحوث نووية. كما برز تهديد تركيا للأمن القومي العربي بوجود قواعد أمريكية فيها كان لها دور كبير في ضرب العراق عام 1991، ودور آخر في إحكام الحصار والحظر الجوي للعراق 1991 - 2003، وضرب مفاعله النووي عام 1991 (خماش، 2010).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

لقد سعى البحث إلى الإجابة عن أسئلة إشكاليته واختبار صحة فروضه كضرورة منهجية تطرحها طبيعة البحث العلمي. من هنا فقد عمد الباحثون إلى تناول سياقات التطور في العلاقات التركية-الإسرائيلية ورصدها وتحليلها خلال فترة الدراسة بعد أن تعرضوا لدراسة المتغيرات السياسية والأمنية والمحددات الإستراتيجية لهذه العلاقة، وإلى العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت فيها. وأوضحت الدراسة بعد رصدها لهذه المتغيرات النتائج المترتبة على التقارب التركي - الإسرائيلي، وما يجب على العرب فعله في مقابل ذلك لتمتين علاقاتهم مع تركيا وعدم ترك فراغاً يمكن أن تستغله (إسرائيل)، وعلى ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تبين أن المصالح والأهداف العليا للسياسة الخارجية التركية خلال فترة الدراسة تتمثل في تعزيز هذه المصالح على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الدول الأخرى، ومن بينها (إسرائيل)، وإن هذه السياسة مع إسرائيل شجعت الجانب التركي على تبادل المنافع والمكاسب على كافة الأصعدة، وتبين ذلك من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع دائرة الاعتماد المتبادل بينهما.
2. إن الاختلاف والاتفاق حول جوانب محددة سياسية وأمنية بين الجانبين التركي والإسرائيلي تعتره عثرات كبيرة تحكمها محددات وثوابت السياسة الخارجية بين الجانبين التي تتسارع بين التجاذب والاستقطاب.
3. تمكن حزب العدالة والتنمية في الفترة الأخيرة من تسهيل إدماج تركيا في المنظومة العالمية لتسهيل تحقيق مصالحها اقتصادياً وأمنياً وسياسياً والانفتاح على كافة الدوائر بما فيها إسرائيل لتحقيق ذلك.
4. التوتر في العلاقة التركية-الإسرائيلية زاد من التوجهات التركية تجاه المنطقة العربية، لكنه لم يصل إلى حد الانسجام والتوافق ليسهل إمكانية التوصل إلى حلول للقضايا العالقة، ويزيد عوامل تعزيز الموقف التركي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

التركية، حيث كان أحد أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان 1996 هو إجبار الأخيرة على التخلي عن التنسيق المشترك مع سوريا في مفاوضات التسوية.

إن استهداف هاتين الدولتين في التعاون العسكري بين (انقرة وتل أبيب) يظهر جلياً من خلال أهداف الجانبين من قيام هذه العلاقات وتطويرها وتوجيهها بالاتفاقية العسكرية 1996، فإسرائيل تستطيع من خلال هذا التعاون الضغط على سوريا ومحاصرتها ووضعها بين فكي كماشة، بهدف الحصول على تنازلات هامة في عملية التسوية، أما تركيا فتستطيع الضغط على سوريا والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات، وتنازل (دمشق) عن مطالباتها بلواء الاسكندرونة (الكيلائي) و(الشرعة، 2008).

وعندما وقّعت الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية 1996 تفاوتت ردود الفعل العربية بين الغضب والقلق والترقب للنتائج، ف جاء رد الفعل السوري على لسان وزير خارجيتها السابق (فاروق الشرع) الذي قال إن هذا التعاون قد يؤدي إلى عمليات عسكرية تهدد امن المنطقة، وتهدد أطرافها في اي لحظة. كما جاء الموقف العراقي مشابه للموقف السوري عندما عبّر مندوب العراق لدى الأمم المتحدة عن رفض بلاده للاتفاقية، متهماً تركيا بانها لم تراعى الرفض الإقليمي الشامل لهذه الاتفاقية، ولم تراعى أيضاً حساسيات جيرانها العرب (خماش، 2010).

لقد أسهمت الاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية في دعم اختلال توازن القوى في غير صالح الجانب العربي، وتعد تحذيراً مباشراً لكل من سوريا والعراق، فهي تشكل تهديداً لأمنهما من خلال تطويقهما والالتفاف عليهما (خماش، 2010). حيث تضمنت بنود الاتفاقية بنوداً تتعلق بالتعاون بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية، ويسمح لسلاح الجو لكنتا الدولتين باستخدام المجال الجوي للدولة الأخرى، والقيام بتدريبات مشتركة، ويعني ذلك قدرة الطائرات الإسرائيلية على التحليق في أجواء تركيا على مقربة من هاتين الدولتين، والسماح لها أيضاً باستخدام القواعد العسكرية التركية. الأمر الذي يمكنها من ضربهما، وفي بند آخر ينص على إنشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل بهدف رصد الاخطار المشتركة، فإن هذه الاخطار ترتبط اساساً بسوريا والعراق (معوض، 1998).

إذاً تبرز الآثار السلبية للعلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية على سوريا والعراق بان هذه العلاقات أدت إلى كشف ظهر هذه الدول أمام الموساد الإسرائيلي، حيث أدت عمليات التنصت والتجسس لعمليات الموساد إلى رصد المواقع العسكرية وتحركات الوحدات القتالية في كل من سوريا والعراق،

2. تفعيل الأطر المؤسسية، وإقامة مشروعات مشتركة عربية- تركية لسد الباب أمام إسرائيل للولوج إلى الجانب التركي، وتم ذلك من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والاعتماد المتبادل على أسس متكافئة، ويسهل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة، وتشجيع القطاع الخاص بين الجانبين.
3. تقوية العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني العربي-التركي مما يدعم العمل لجماهيري، وتمييز الروابط بين الشعوب، ويمكن للإسلام وقيمه العليا، وطبيعته السمحة أن تسهم في صنع التقارب والتعاون المرجو.
4. يتوجب على النظام العربي على صعيد جماعي وثنائي إعادة تقييم علاقة تركيا والوقوف في وجه التقارب التركي-الإسرائيلي عبر توطيد العلاقة مع تركيا رسمياً وشعبياً واستغلال تجميد تركيا لتعاونها مع إسرائيل عسكرياً، في سبيل كسب ودها، وتقليل تدخلاتها السلبية في النظام العربي، ومحاولة كسبها لدائرة التأثير الإيجابي.
5. محاولة استغلال العلاقة التركية-الأمريكية والتركية الأوروبية لصالح القضايا العربية، ومحاولتها احتمالها لتحقيق ذلك، وعدم إمكانية استخدامها (تركيا) كوسيلة ضغط على النظام الإقليمي العربي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدول إقليمية ودولية تجاه المنطقة العربية، والعمل على إمكانية تأسيس حالة من الانسجام والتوافق التي تؤسس لقيام علاقات تركية-عربية تقوم على المصالح المتبادلة وعلى أساس من الندبة والشراكة مما يوصل الباب أمام إسرائيل.
5. نجاح تركيا في حضورها الإقليمي والدولي واستطاعتها التفاعل والتعامل مع عدد من المتناقضات، فهي ليست عدوة لإسرائيل، ولا حليفاً للعرب، لكن ذلك لا ينفي إمكانية كسبها لدائرة التأثير والتحرك العربي وتحقيق مكاسب متبادلة.
6. إن حالة الفراغ في النظام الإقليمي العربي وهشاشته دفعت باتجاه تنامي الدور التركي، وحصر تنافسها مع إسرائيل وإيران كدول إقليمية فائدة ونافذة في المنطقة، وهذا يتحمل مسؤوليته العرب أنفسهم، مما أعاق إقامة علاقات مع الدول الإقليمية على أماكن الندبة والشراكة، مما جعل ميزان المصالح مع هذه القوى لصالح تركيا وإسرائيل.

التوصيات:

إن مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية يعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المحلية منها والإقليمية والدولية، التي يؤثر كل منها بمفرده، أو التفاعل مع عوامل أخرى على هذه العلاقات، ويحدد بالآتي ملامحه المستقبلية، وعليه فقد رأى الباحثان تقديم جملة من المقترحات (التوصيات) التي تسهم في تقليل حجم تأثير المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الإسرائيلية على العلاقات التركية-العربية خلال فترة الدراسة، وهي:

1. البدء في حوار جاد عربي-تركي بقصد حل الإشكالات السياسية والأمنية، من خلال استراتيجية واضحة تتأى بالجانبيين عن الخلافات والنزاعات الإقليمية، والتوصل إلى حلول بشأن القضايا العالقة التي تشكل محددات ومعوقات لتنمية هذه العلاقات كالأرض، الماء، الحدود،...

المصادر والمراجع

- الجزيرة نت (2012)، "تركيا وإسرائيل... إزدهار التجارة مع تردي السياسة"، 31 أيار، على الموقع:
- <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b71e5eb5-5726-4beb-80ab-68a9416a9ae2>
- الجهماني، بي (1999)، "تركيا وإسرائيل"، الرياض: دار الرفاعي، ص19.
- الحضرمي، ع (2014)، "تركيا الحديثة... جدلية القدرة والدور والمصلحة: الشرق العربي نموذجاً"، منشورات الجامعة الأردنية، ص13، 266، 85، 13.
- الحمداني، ض وسلمان، م (2010)، "تركيا وتطورات القضية الفلسطينية"، المجلة السياسية والدولية، العدد (15)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص: 287.
- الخليل، م (2003)، "تفجيرات اسطنبول... أهداف ورسائل"، 20
- ابو الحسن، خ (2009)، "العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار، مجلة دراسات شرق اوسطية، السنة 13، العدد (49)، ص: 59 - 75، 68.
- اسعد، م (2011)، "العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة 2000 - 2010"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص1-200.
- أسعد (2011)، "قراءة في الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط"، مجلس السياسة الدولية، العدد (31) مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص256.
- البرصان، أ (2013)، "الإسلام السياسي والديمقراطي في تركيا، عمان": دار زهران للنشر والتوزيع، ص: 167.

- تشيرين الثاني، على الموقع: <http://www.almoslim.net/node/85290>.
- السرحان، ص (2013)، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية 2002-2011"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعة الأردنية، المجلد 6، العدد (2)، ص: 223-225.
- السعيد (2014)، الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط: 202-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان، ص: 153، 156.
- الشرعة (2008)، "الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المرق، العدد (2)، ص: 139-169.
- العزوي، س (2013)، "حزب العدالة والتنمية... دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية"، عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، ص: 196-197، 206، 208-209.
- العبيدة، س (2012)، "العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، بيروت: المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، ص: 705، 714.
- الكيلاني، هـ. (1996)، "تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية"، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص: 42-43، 48.
- اللباد، م (2010)، "تركيا والعرب... شروط التعاون المثمر" في: محمد ع (محرر)، "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص: 93، 48.
- بايبس، د (1998)، "محور جديد بروز الوفاق التركي الإسرائيلي"، مجلة البيان، العدد (125)، ص: 118.
- بويوش، م (2011)، "التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية"، مجلة دراسات شرق اوسطية، السنة 15، العدد (55)، ص: 44-45، 46-48.
- بيكر، ج (1999)، "سياسة الدبلوماسية"، ترجمة: شرشر م، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص: 415.
- حباشنة، ص (2011)، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة" (2002 - 2010)، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (38) العدد (3)، ص: 185.
- حتي، ن (1987)، "النظرية في العلاقات الدولية"، بيروت: دار الكتاب العربي، ص: 90.
- حقّي، س (2012)، "مبادئ العلاقات الدولية"، ط 3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص: 210.
- خماش، ر (2010)، "العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص: 21-22، 31، 44-45.
- درويش، هـ. (2002)، "العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية"، الجزء 2، دمشق: دار القلم، ص: 99-100.
- رابعة، غ (2010)، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية"، ص: 121-122.
- الفرحات، م (2013)، "التحالفات البديلة والعلاقات التركية-الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (183)، ص: 144.
- مطر (2013) "مر كيانى الشرق الأوسط بين الطموح وثيود النفوذ، مجلة شؤون الوسط، العدد (114)، ص: 201.
- مولا (2013)، الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، وصول حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات، ص: 130.
- معوض (2002) الدور الإقليمية التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، ص: 31-34.
- ملكواي، (2013)، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة الأمير نايف، الرياض، السعودية، ص: 204-206.
- مايسباخ، م وواكيم، ج (2014)، "السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ 2002"، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص: 178-179.
- كردى، أ (2010)، "اتخاذ القرار في العلاقات الدولية"، على الموقع: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/195953>
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010)، "تركيا والقضية الفلسطينية"، بيروت: تقرير معلومات رقم (17)، ص: 20.
- محمود، م (2009)، "إسرائيل" وإخترق جبهة اسيا: رؤية جيو استراتيجية، بيروت: مركز باحث للدراسات، ص: 103 و 127 و 131.
- معوض، ج (1998)، "التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي"، العدد (237)، ص: 7.
- معوض، ج (1998)، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 128.
- معوض، ج (1996)، "العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، مجلة شؤون عربية، العدد (88)، ص: 3 وما بعدها.
- مقلد، ا (1971)، "العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات"، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ص: 22.
- نورالدين، م (2012)، "تركيا وإسرائيل والقضية الفلسطينية في العام

- Cihan (2014) "ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل رغم واقعة" وان مينيت"، 14 ايار، على الموقع: <http://ar.cihan.com.tr/news>
- Yildiz, K. (2005) The Kurds in Turkey: Eu Accession and Human rights, London: Pluto Press, p: 126.
- Osullivvan, A. (1997) Defense Ties with Turkey bolstered, The Jerusalem Post International, No.9, p: 8.
- Abadi, J. (1998) Israel and Turkey from Covert to Overt Relations, [Colorado Springs](http://www.colorado-springs.com) : US Air Force Academy, p:125.
- Raphael, I. (2001) The Turkish Israel Relations, Tel Aviv: Center for Publishing, p:21.
- 2011"، مجلة شؤون الاوسط، العدد (141)، ص: 172.
- نور الدين، (2011) تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، اعدد (369)، ص21-22.
- نور الدين، (2009)، تركيا إلى أين. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (364)، ص201-203.
- وحيد (2009)، الدور الإقليمي التركي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (365)، ص31-34.
- ANN (2013) العلاقات التركية الإسرائيلية والعداء الوهمي، 22 اذار، على الموقع: <http://www.ann.tv/new/showsubject.aspx?id=65433>

The Political and Security Economical Variables of Turkish-Israeli Relations and its Impact on Turkish-Arab Relations: 2002-2014

*Sayel f. Al Serhan, Khaled S. Khaled**

ABSTRACT

The main aim of this study was to analyze the Political and Security variables of Turkish-Israeli Relations and its Impact on Turkish-Arab Relations. Moreover, the study aimed at discussing the implications of these relations whether at regional or international levels on the Turkish-Arab relations on the ground that both Israel and Turkey have important roles in the international system. The study followed the theory of the role and decision-making being the best for linking description, explanation and analysis of the study variables.

The main findings of the study are that Turkey starts addressing the Arab people without going through their rulers. In addition it seeks to invest the current situation in the region to gain necessary amount of trust and build a prestigious regional position as a regional leader. Furthermore, it has been concluded in the study that the extent of Turkey's relationship with Israel depends on the intersection with its interests in the region, and Turkey will keep its relations with Israel and the Arabs on the basis that it is neither an ally of the Arabs nor an enemy of Israel.

Keywords: The Political and Security Variables, Turkish-Arab Relations.

* Bayt Al-Hekmah, Al al-Bayt University, Jordan. Received on 22/11/2015 and Accepted for Publication on 16/11/2016.